ثوابت الدولة المدنية وثورة يناير المصرية

دكتور

مصطفى عبد الفتاح الطمبداوى

رئيس بحوث متفرغ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

٢٠١١

تقديم

فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين أزدهرت بشكل كاسح ثورة المعلومات وتقدمت تكنولوجيا الاتصالات واصبح الحدث الذى يحدث فى أقصى الأرض يشاهده فى نفس اللحظة سكان وشعوب الكرة الأرضية بفضل أنتشار الفضائيات واستخدام الأقمار الصناعية فى نقل الأحداث بالصوت والصورة إلى سائر انحاء الكرة الأرضية. ولا تستطيع أى دولة حالياً مهما عظمت امكانياتها من أن تحجب عن شعبها حقائق ما يجرى فى العالم من أحداث ولم يعد العالم قرية صغيرة فحسب بل اصبح شاشة صغيرة يمكن من خلالها الاطلاع ومعرفة كنوز الدنيا من العلم والمعرفة والثقافة . وبما يجعل تأثير هذه الأحداث قوياً ومؤثراً على باقى شعوب العالم.

وتتلخص مشكلة الدراسة فى أن هناك سياسات عالمية لبعض دول العالم تستغل هذه الثورة التكنولوجيا فى تفجير الصراعات العقائدية والمذهبية فى بعض الدول بما يتسبب معه حدوث اضطرابات تتطور إلى حروب طاحنه تؤدى إلى تفكك الدولة وانهيارها وخاصة الدول المستهدفة من جانب بعض القوى العظمى.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإعتماد على ما فى وجدان الشعوب من مشاعر وفضائل لكى تتماسك الأمم وتقوى داخلياً وتستغل هذه الثورة المعلوماتية فى تطوير وتنمية الشعوب باكبر قدر ممكن وأن تتجنب فى نفس الوقت سلبيات هذه الثورة بما يحقق تماسك الأمة واتحادها لكى تركز جهدها فى البناء والتعمير وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها .وقد تبين من الدراسة أن أنسب وأفضل ما يمكن الاعتماد عليه بالنسبة لمصر وسائر الدول الإسلامية هو بعث الشعور الدينى والاستفادة مما تحملة آيات القرآن الكريم من كنوز مادية وجوانب روحانية وارشادات نورانية يمكن بالاستفادة منها أن

تصنع لكل أمة مجداً وتقدماً تحقق من خلاله بناء دولة عصرية توفر لشعوبها فرص العمل الشريف والتقدم فى جميع مجالات الحياة فى بيئة آمنة ومستقرة ويعيش فيها المواطن مطمئناً على مستقبلة آمنا على نفسه وماله .

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها الأدوات والأوعية التى يمكن من خلالها جمع وتخزين ومعالجة وتحاليل وإدارة المعلومات وتنظيمها وتدويرها بين الجهات التى تطلبها، أما المعلومات فهى المحتوى الذى تملأ به هذه الأوعية ومسئوليتها تتقاسمها الجهات المنتجة والمستهلكة للمعلومات معاً ، ما بين هيئات سيادية ووزارات وهيئات عامة وغيرها. والتنمية المعلوماتية تتجاوز ما هو تقنى إلى ما هو اجتماعى وسياسى واقتصادى ومجتمعى وهى منظومة تقوم على مبدأ حرية تداول المعلومات وانسيابها بين الأطراف المشاركة فيها (٥، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤).

الكلمة ومكانتها فى الإسلام :

رفع الله تعالى من مكانة الكلمة فى القرآن الكريم واسبغ عليها الشرف والسمو فقرنها تارة بذاته القدسية فى قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ (الكهف ، ١٠٩). والكلمة السواء وهى كلمة التوحيد وعدم الاشراك بالله حيث قال تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ﴾ (آل عمران، ٦٤) . والكلمة العليا، فكلمة الله هى العليا ، والكلمة السفلى وهى الساقطة المخذولة دون كلمات الله حيث قال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ (التوبة،٤٠). ويقول تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (الأنعام ، ١١٥). صدقا فى الاخبار ، وعدلاً فى الامر والنهى. والكلمة الطيبة وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وكذلك كل ما يعبر عن الحق والخير والعدل والإصلاح. يقول تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (إبراهيم،٢٤)، والكلمة

الخبيثة هى كلمة الشرك بالله ، وكل ما يعبر عن الباطل والشر والظلم والفساد ، يقول تعالى :﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ (إبراهيم، ٢٦) .. (٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦).

العلم والعلماء ومكانتهم فى الإسلام :

أول سورة نزلت فى القرآن على رسوله الكريم محمد ﷺ هى سورة ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾(طه ، ١١٤) . وقال رسول الله ﷺ (ما من عبد يخرج يطلب علماً إلا وضعت له الملائكة اجنحتها وسلك طريقاً إلى الجنة). وقال تعالى: ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ﴾. وقال ﷺ (يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودماء الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء) (٩ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦).

فضل الإسلام على ماليزيا :

حينما اتخذت ماليزيا بمنهج الإسلام الحضارى مع الالتزام الكامل بتطبيق تعاليم الإسلام بصورة شاملة فى إدارة وحكم البلاد، استطاعت ماليزيا برغم تعدد الاجناس والأديان والأعراق أن تحقق نهضة شاملة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً عجزت عن تحقيقه كافة الدول العربية والتى كان من الأولى بها أن تأخذ الإسلام منهجاً شاملاً للتقدم وليس جزئياً كما يريد البعض. فقد استطاعت ماليزيا أن تبرز الإسلام الحضارى وافرزت مجتمعاً متحضر ومتميز واستطاعت بذلك أن تساعد الشعب الماليزى بصفة عامة والمسلم بصفة خاصة من فهم ومعايشة مبادئ الإسلام بصورة شاملة على أسس فكرية واقعية وعملية تركز على تحقيق التقدم وتقديم مبدأ التعايش السلمى والانسجام والوحدة بين جميع فئات الشعب الماليزى. وإذا كان المسلمون الآن ليسوا على درجة كبيرة من العلم والتقدم والحضارة فإن العيب فيهم. وقد حان الوقت ليتحلوا ويتمسكوا بتعاليم دينهم ويستعيدوا امجادهم ويحيوا حضارتهم. ولنقارن بين ما حدث فى ماليزيا وما يحدث فى تركيا حينما فرقت الدين وعزلته عن الدنيا باتباع مذهب العلمانية فقد تزيلت تركيا الدول الأوروبية اقتصادياً

وسياسياً وحضارياً . بعد أن كانت عاصمة الخلافة الإسلامية فى العالم أجمع وهى تحاول جاهدة حالياً فى إصلاح ما أفسده السياسيون وقد حققت تقدماً واضحاً وجليا فى جميع المجالات.

فضل الإسلام على مصر:

مرت مصر خلال مراحل تاريخها الطويل والذى يمتد جذورة إلى سبعة آلاف عام بعصور مختلفة كان خاتمة هذه العصور هو العصر الإسلامى بعد أن فتحت مصر إسلامياً. وقد كرم الله مصر فى قرآنه كما لم يكرم دولة أخرى حيث قال تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الزخرف،٥١). وقال تعالى : ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾(البقرة، ٦١) . وقال تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ (يوسف، ٢١). وقال تعالى : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (يوسف، ٩٩).

ويقص لنا القرآن فى سورة يوسف كيف حمى الله مصر من المجاعة لسبع سنوات كاملة وارسل إليها نبيه يوسف عليه السلام ليجعل منها سلة غذاء آمنة لمصر وللمنطقة المحيطة بها اليس فى ذلك اعظم تكريم لمصر وهذا يستلزم منا العمل بكتاب الله وسنة نبية عليه السلام. وقال رسول الله ﷺ (إذا من الله عليكم بفتح مصر فاكثروا من جندها فهم خير اجناد الأرض، واوصيكم بمصر خيراً ، ومصر فى رباط إلى يوم الدين) وقد تزوج رسول الله ﷺ من مارية القبطية وانجب منها إبراهيم.

وقد تبوأت مصر بعد الفتح الإسلامى مكانة رفيعة بفضل ما منح الله لشعبها من تميز فاصبحت زعيمة العالمين العربى والإسلامى بما تضمة من الأزهر الشريف ومئات القراء للقرآن وأشهر علماء الدعوة والفقة كانوا ولا زالوا من ابناء مصر. لذلك فإن الضغوط التى تفرض على مصر من دول عديدة لاتباع مذهب العلمانية وفصل الدين عن الدولة هو لاهداف خبيثة أهمها القضاء على مكانة مصر القيادية ودورها المحورى فى توجيه العالم العربى والإسلامى ووقف أى نهضة تحققها فى أى مجال.

الآيات القرآنية وحل المشكلات العصرية:

الاقبال على قراءة القرآن الكريم بتمعن وفكر عميق يؤدى إلى التوصل لحل أى مشكلة عصرية تواجه الإنسان أو الدولة فالقرآن لم يترك شأنا يهم الإنسان فى امور دينه ودنياه إلا ذكره ، ولم يترك سؤالاً يمكن ان يطرأ على ذهن بشر إلا واجاب عنه ، مما يؤكد أن كتاب الله متجدد وصالح لكل زمان ومكان. يستجيب لكل عصر ويقدم الحلول لكل المشكلات الطارئة على المجتمع. (٤ ، ٢٠٠٥).

الثوابت البيئية المناسبة لبناء الدولة العصرية:

لكى تستطيع دولة ما أن تصبح دولة عصرية تستفيد من مستجدات العصر وتساير التطور وتحقق التقدم المتوازن فى جميع نواحى الحياة فإن هناك شروط بيئية يستلزم توافرها حتى يتهيأ لشعبها التقدم والأزدهار وهذه الشروط يمكن حصر أهمها فيما يلى :

أولاً : إقامة العدل بين الناس : واقامة العدل بين الناس ليس ترفاً ولا منهجاً يمكن تأجيله أو اجتنابه ولكنه أمر إلهى أمر الله به الأنبياء قبل البشر حيث قال تعالى : ﴿إِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾(الشعراء ، ١٨٣). فالعدل يقتضى أن يُعطى كل ذى حق حقه ، وان يتولى المناصب الرفيعة من هم أحق بها وليس الاقل كفاءة والاكثر طاعة مما يجنب المجتمع ويحرمه من كفاءات تستطيع ان تنشأة وتبنية وتنهض به وليس الذين يبددون أموال الشعب دون حساب أو عقاب وليس العدل ان يترك التجار والمستوردون يرفعون الاسعار بلا ضوابط كيفما شاءوا ليضاعفوا من ارباحهم تحت دعوى آليات السوق وهى ليست إلا احتكار السوق وطحن المستهلكين مع انعدام حرية المنافسة مما يخلق تفاوت رهيب بين طبقات المجتمع تنمى الاحقاد وتقتل الانتماء . ويذكر رسول الله فى ذلك ﷺ (من احتكر حكرة يريد أن يغلو بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله ورسوله ﷺ حديث عن أبى هريرة (٥ ، ١٩٨٤، ص ١٩٧). وقال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (النساء،٥٨) . ﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (هود ، ٨٥).

ثانياً : الأخذ بإحكام الله : تحاول كثيراً من الدول الأوروبية أن تدفع مصر وسائر البلاد الإسلامية إلى اتباع منهج العلمانية بعزل الدين عن الدنيا أو بمعنى آخر الأخذ ببعض ما جاء بالقرآن والسنة وعزل منهج السماء عن الحياة المدنية والتشريعات وقد حذر القرآن والرسول ﷺ من ذلك لأنه طريق الهلاك حيث يقول تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة، ٨٥). ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة، ٨٦) . ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ ﴾ (البقرة، ٩٩). ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (البقرة ، ١٧٤). ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران، ١٠٨). ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (آل عمران، ١٣٢).

والآخذ باحكام الله فيه يسر وسرعة وإخراج من متاهة التشريعات الوضعية وخير مثال لذلك حينما الغيت تشريعات الاصلاح الزراعى وحل محلها القانون السماوى العقد شريعة المتعاقدين ولا ضرر ولا ضرار فقد حل السلام ريف مصر وشطبت ملايين القضايا بل وزادت انتاجية المحاصيل بفضل أستبعاد المستأجرين المهملين واحلال محلهم المزارع الجاد المنتج.

ثالثاً : ترسيخ إستراتيجية السلام وتوفير قوة تحمية : أن تأكيد واستمرار استراتيجية مصر لتحقيق السلام مع دول المنطقة ودول العالم باسرة يتطلب حماية هذه الاستراتيجية بأن تكون لمصر انياب قوية تحمى هذا السلام وتمنع أى قوة خارجية فى محاولة العدوان على السيادة أو الأراضى المصرية.

فالسلام بلا قوة تحمية يكون استسلاماً وتؤكد آيات القرآن الكريم أن تأخذ بهذه المبادئ حيث يقول تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ

وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾(البقرة ،٣٦) . ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾(البقرة ، ٢٥١). ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة ، ١٩٠) .

والعدوان يأتى من القوى الخارجية ويشير القرآن إليهم بالملوك وتعنى السلطة والعدوان حيث قال تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (الكهف ، ٧٩). وقال تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾(النمل ، ٣٤). وما يحدث فى العراق وفى افغانستان خير دليل على صدق القرآن فالقتل والدمار والظلم وجعل أراذل الناس يسيطرون ويدمرون ويقتلوا افضل ما تملك العراق من قدرات بشرية لخير دليل على صدق القرآن.

رابعاً : تطبيق الديمقراطية وممارستها فى مراحل التعليم الأولى : إن تدريب النشأ على ممارسة العمل الديمقراطى منذ الطفولة وفى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى وحتى التخرج من الجامعة يساعد على خلق جيل مسئول يتصف بالوعى والانتماء ويحافظ على مشاركته الفعالة بعد التخرج فى أداء واجبة الانتخابى مما يساعد على افراز المواهب القيادية والسياسية للأجيال القادمة قادة المستقبل والشورى ركن أساسى فى الدين الإسلامى حيث يقول تعالى لرسول الله ﷺ (وشاورهم فى الأمر) ويقول أيضاً (وامركم شورى بينكم) ويقول فى سورة النمل ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾(النمل، ٣٢).

خامساً : القضاء على رؤوس الفساد وعناقيدة :

لكى تنهض أى دولة من تخلفها وتنطلق نحو التقدم والازدهار ينبغى أن لا يكون بقطاعات الدولة عناقيد الفساد والاحباط الذين يتولون مهمة تدمير الكفاءات وتثبيط الهمم مما يتسبب معه هروب الكفاءات خارج البلاد وحرمان مصر من تواجد وعمل هذه المواهب فى مواقع الانتاج المختلفة.

سادساً: غرس القيم الأخلاقية فى النشأ وفى الشباب:

إن اخطر ما تعانية مصر هو انهيار القيم وتدنى الاخلاق ولما كان ذلك يمثل خطورة وتسيب فى المجتمع فقد ركز الإسلام على غرس القيم والاخلاق حيث قال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (آل عمران، ١٥٩) . وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ (النحل، ٢٣). وقال: ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (النحل، ٢٩) وقال: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا ﴾ (الاسراء، ٢٣). ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾ (الاسراء، ٢٤). وقال تعالى: ﴿ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً ﴾ (الاسراء، ٣٧) . وقال تعالى: ﴿ وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان، ١٨). ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ (لقمان، ١٩).

وشباب مصر لن يعرف البناء العصرى للآمة إلا إذا تزود بالأخلاق والقيم والمبادئ: وصدق الشاعر حينما قال .... إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن ذهبت اخلاقهم ذهبوا ...

ويكفى ما عاناة ولا زال يعانية شعب مصر من أنتشار وانفجار اعمال البلطجة وحوادث السرقات وخاصة التى تتم بالاكراه وبمجموعات من البلطجية وما يصاحبها من القتل بوحشية وهذه الاحداث تحدث نتيجة مباشرة للأهمال المتعمد من جانب القائمين على الدولة قبل الثورة من أهمال التربية الدينية وابعادها عن التعليم بحجج واهية وكاذبة تتذرع بمقاومة الأرهاب ونبذ العنف والتعصب طوال ثلاثين عاماً قبل الثورة.

ويتطلب الأن من الدولة العمل على غرس القيم والمبادئ وبعث الثقافة الدينية السليمة والتى افرزت قادة الفتح الإسلامى بما عرف عنهم من شجاعة واقدام واخلاق

فى الحروب لم يعرفها حتى الآن العالم الغربى ويكفى أن الله تعالى قال فى كتابة الحكيم : (ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ويطعمون الطعام على حبة مسكيناً ويتيماً واسيراً) أى أن الاسير قدم له الطعام وهم فى اشد الحاجة إليه ، قيم عظيمة عرفها قادة الإسلام فبنوا مجداً وامبراطورية اسلامية نشرت النور والتطور فى عصر كان الظلام والتخلف يغطى أوروبا. وغرس القيم والمبادئ الاخلاقية الحميدة يكون فى مراحل التعليم المختلفة ودراسة تاريخ الفتوحات الاسلامية وسلوك القادة واخلاقهم فى الحروب. كما أن الأمية الدينية المنتشرة فى شباب مصر تشكل خطراً كبيراً عليه لسهولة انخراط الشباب وتبنيه واعتناقه للتطرف والارهاب. ومن خلال أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية وبرامج الدراما يكون نشر المعرفة وغرس القيم فى نفوس الشباب.

آليات حل مشكلات مصر وبناء الدولة العصرية :

تم بحمد الله وتوفيقة صياغة مجموعة من النظريات التى يمكن بتطبيقها إنطلاق مصر إلى التقدم والأزدهار وقد صيغت من خلال معانى واهداف الآيات القرآنية. قال تعالى عن محاربة الفساد وجزاء المفسدين فى الأرض : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة ، ٣٣). « ولقد انتشر الفساد فى الأرض بسبب انفجار الشهوات المادية ما بين شهوة جمع المال ولو كان من حرام وشهوة النساء وانتشار الفسق والفجور» وقد قال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة ، ٣٨). وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم، ٤١).

النظرية العنكبوتية للفساد الإدارى :

تنص النظرية على أنه أكبر أسباب انتشار الفساد فى المجتمعات هو اتصال السلطات وان هذا الأتصال يشبه خيوط العنكبوت مما يمكن المسئولين من حماية

انفسهم وشيوع تأثيرهم فى مؤسسات الدولة المختلفة وهنا يمكنهم من ممارسة الفساد المالى والإدارى دون حساب. والدولة لكى تحقق تقدم وازدهار بسرعة تتناسب وروح العصر تسن القوانين التى لا تسمح باتصال السلطات للمسئولين وانما يتحقق الفصل الكامل بين السلطات فيتحقق بذلك التوازن الإدارى فى المجتمع. فمثلاً لا يجمع الوزير بعضوية مجلس الشعب ولا يشترك المسئول الكبير فى أكثر من منصب لأن ذلك يتعارض مع قول الله تعالى : (ما جعل الله لأمرأ من قلبين فى جوف) وأن السلطة التشريعية تتعارض مع السلطة التنفيذية لأن الأولى تراقب الثانية وتحاسبها. ووجود الوزير كعضو فى مجلس الشعب يتنافى مع تحقيق فصل السلطات الذى هو اساس النجاح. كما أنه يشتت جهد الوزير فتقل كفاءته ويكفى ما كشفت عنه الفترة السابقة للثورة من هتك الحرمات وسلب أموال الشعب واستباحة كل المحرمات والتخريب المتعمد لأموال الشعب واقتصاد الدولة والقضاء على مقومات بقائها بتهريب مئات الملايين من الدولارات وبيع القطاع العام بابخس الاسعار وتوقف الاستثمارات فى قطاعات الزراعة والصناعة وتسخيرها لخدمة رجال الأعمال واقامة المنتجعات والقصور ليتملكها اغنياء مصر.

نظرية الفراغات والغزو من الداخل :

تنص هذه النظرية على أن المجتمع لكى يظل فى حالة استقرار ألا يسمح بوجود فراغات بداخلة يتخلل من تواجدها الاعداء والمتربصين بالدولة من الخارج ، فمثلاً ظهور الأرهاب فى مجتمع يجعل الإرهابى يقدم على الانتحار بتفجيرات انتحارية فإن ذلك يفسر بانعدام الوعى الدينى مما يتطلب معه حتمية نشر الوعى الدينى فى مراحل التعليم المختلفة وكذلك فإن محاربة كثير من الفئات وخاصة الاعلاميين للدعاة بحجة عدم التطرف فإن هذا السلوك يحرم الشباب من المعرفة الصحيحة لدينهم ولو انهم يتلقون التعاليم الصحيحة ويعرفون سماحة الإسلام لما وقعوا فريسة لجماعات الأرهاب وتنظيماتها، إن الثقافة الدينية السليمة تمثل جرعات وقائية وتشكل جهاز مناعى قوى لحماية هؤلاء الشباب من الأنخراط فى التنظيمات السرية. وافضل الدعاة هم من المواهب الحقيقية التى من الله عليهم بالبصيرة، وليس بالضرورة أن يكونوا من خريجى كليات الدعوة بالأزهر حيث ان هؤلاء

الخريجيين عادة ما يكونون دعاة تسميع والقاء لما حفظوه فى مراحل الدراسة مع انعدام موهبة الخطابة لدى بعضهم وكذلك عدم القدرة على الاقناع بما لا يكون لديهم الحجة الدامغة وملكة الحكمة فى اختيار الاسلوب الخطابى السليم.

وقد تبين من الدراسة أن هناك قصوراً شديداً فى أجهزة الأعلام المصرية من ناحية تنوع الخريطة الاعلامية وتركيزها على الاغانى الهابطة ومقابلات مع انصاف الفنانين وضياع وقت المشاهد فى كلام لا يفيد ولا يحقق عائداً للمجتمع. ولكى تكون مصر دولة عصرية فإن الخريطة الاعلامية يجب أن تتنوع وتتوزع بين اهتمامات الشباب فى جميع مجالات الحياة، وان تشمل اللقاءات والحوارات مع رموز المجتمع الحقيقيون سواء من العلماء او الفنانين اوالتجار او الصناع المهرة المرموقين كما يجعلهم نماذج ناجحة يقلدها الشباب بالجد والاجتهاد ، كذلك تواجد برامج دينية وثقافية تنمى المعارف وتفجر طاقات الشباب وترشدهم الى الطريق السليم وبذلك يتم تقوية حاسة الانتماء وحب الوطن ونحمى الشباب من حالات اليأس وفقد الامل التى تدمر مستقبل البلاد.

كذلك فإن بقاء حدود مصر الشرقية فى سيناء والغربية فى الصحراء الغربية والجنوبية جهة السودان شبه خالية من السكان يمثل فراغ استراتيجى يشجع قوى العدوات على غزو مصر وتهريب الاسلحة والمخدرات وكل ما يهدد امن مصر، بينما استزراع الاراضى وانشاء مجتمعات سكانية تكون بمثابة حوائط صد لأى عدوان فضلاً عن أن ذلك سيحمى الجزء المتبقى من الأرض الزراعية الذى يتم تدميرها من كل جانب بالتصحر وانشاء الطرق والمدن الجديدة والجامعات الخاصة ومعارض السيارات بل والمخازن والمولات التجارية تاركين الصحراء المجاورة دون تعمير.

ونظراً لسعى قوى خارجية إلى أثارة الفتن داخل الدول والتركيز على الاقليات واشعال الصراعات بين المواطنين على اسس الاختلافات العرقية والمذهبية كل ذلك يحتم ضرورة تواجد تشريعات مواطنة قوية بقدر ما توفر الحقوق والواجبات لفئات وطوائف الشعب المختلفة وبنفس القوة تضع النصوص القانونية الرادعة لكل من يعبث او يطرق على اوتار الطائفية او العرقية وان تكون هذه النصوص للقوانين تشكل ردعاً شاملاً ومؤثراً لكل من تسول له نفسه تعكير صفو السلام الذى تعيش فيه مصر من مئات السنين .

إن النظرية تشير إلى كل ما من شأنه أن يكون قنابل موقوته فى المجتمع يمكن أن تنفجر فى أى وقت للعمل على سد هذه الثغرات لحماية الجبهة الداخلية وتفرغ المواطنين للعمل والتقدم.

كذلك فإن انتشار البطالة فى المجتمع يؤدى إلى تعرض الشباب للانحراف والانخراط فى تعاطى المخدرات بل والتجارة فيها ، أو إلى الاتجاه لممارسة الرذيلة وسهولة الانحراف وهذا يتطلب من المجتمع أن يتعاون الجميع فى توفير فرص العمل الشريف للشباب حفاظاً عليه من الضياع وكذلك العمل على كشف المواهب الحقيقية بين الشباب وتوجيههم إلى ممارسة العمل فى كل مجال يجد الفرد فى آدائه متعة وأتقان.

قضية تعيين الخريجين :

لا يمكن لعاقل أن يوافق على منع تعيين أوائل الخريجين فى الكليات والجامعات المصرية الذى حرص على استمرارة رجال الحكم فى مصر قبل الثورة المصرية. فكيف لا يتم توظيف من تخرج من كلية حاصلاً على مرتبة الشرف وجيد جداً كتقديرات لسنوات أربع ، وما معنى ذلك الا تحطيم القدرات الفذة فى المجتمع المصرى وهل من العدل أن ينضم هؤلاء المتميزين والذين لا يقدر ثمنهم بمال جنبا إلى جنب مع الخريجين بدرجة مقبول ، فإذا كانت مصر تعانى من تكدس الجهاز الحكومى بالمواطنين فهى تستطيع أن تحدد نسبة ولتكن مثلاً ٢٥٪ من الذين يتم احالتهم إلى المعاش سنوياً ليحل محلهم اوائل الكليات كل فى مجال تخصصة وبهذا يتم الحفاظ على تناقل الخبرات واستمرار قطاعات الدولة فى عطائها على أكمل وجه وفى نفس الوقت القضاء على مشكلة البطالة المقنعة على المدى المتوسط والبعيد.

وقد كشف بيان عجز المدرسين بالمدارس المصرية على اختلاف مراحلها إلى عشوائية السياسات فى المرحلة السابقة ولابد من ترسيخ الفكر الاستراتيجى الراجح لاصلاح اخطاء الماضى باسلوب علمى سليم ولا يكلف الدولة اعباءاً جديدة بسياسة الاحلال الجزئى لكل مجموعة يتم احالتها إلى المعاش سنوياً. فمثلاً بنوك القطاع العام تعذب المتعاملين بها فى طوابير طويلة والسبب عدم تعيين موظفين جدد منذ

نحو عشر سنوات على الرغم من تضاعف اعداد المودعين وتحقيق هذه البنوك لارباح طائلة وقد تضاءلت هذه المشكلة قليلاً بعد ثورة يناير ولكن لا زالت خدمات كثيرة تواجه نفس المشكلة.

السلوك التقليدى لبعض الدول التى تعانى من عجز الموازنة:

حينما تعانى بعض الدول من عجز متزايد فى ميزانها التجارى فإنها عادة ما تلجأ إلى فرض ضرائب جديدة على شرائح عديدة من المجتمع او ترفع من معدلات الضريبة الموجودة أصلاً بدعوى تعويض هذا العجز وهذا يمثل إخلالاً جسيماً بالعدالة الاجتماعية نظراً لتحمل طبقات من المجتمع اخطاء فئات أخرى بالاضافة إلى عدم حل المشكلة الاصلية المتسببة فى حدوث هذا العجز وبالتالى يزداد ويتفاقم العجز التجارى وتضطر الدولة إلى اللجوء إلى القروض سواء كانت خارجية أو داخلية مما يزيد من اعبائها الاقتصادية ويؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بها، كما أنه يؤدى فى النهاية إلى انخفاض قيمة عملتها وانكماش برامج التنمية والاستثمارات. فضلاً عن إضطرار الدولة إلى السحب من الاحتياطى النقدى المتوافر لديها. وهذا بدورة يقلل من الثقة العالمية فى اقتصادها ويقلل من اقبال المستثمرين على الاستثمار سواء الداخلى او الخارجى لارتفاع نسبة المخاطرة.

ونظرية الخلل القطاعى والتوازن الاقتصادى التى توصلت اليها الدراسة تعالج فى آليتها هذا الخلل وتحدد خطوات الحل. هذا فضلاً عن اكساب النظم الاقتصادية للدول حصانة قوية لمواجهة مخاطر العولمة واتفاقية التجارة الدولية ومساعدة الدول فى التحوط فى مراحل التحول التى عادة ما تكون من اخطر المراحل على امن وسلامة البلاد.

- ولقد أشار القرآن الكريم إلى التوازن فى الكون حيث قال تعالى : ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ (الحجر، ١٩). ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (الحجر، ٢٠). وقال تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۝٧ أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن، ٧). وقال تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى، ١٧).

نظرية الخلل القطاعى والتوازن الاقتصادى

تقديم

تقتصر النظريات والقوانين الاقتصادية المتاحة حالياً فى الفكر الاقتصادى بصفة عامة على شرح آليات لمعالجة مشاكل النظام الاقتصادى الذى كان سائداً فى العالم قبل انهيار المعسكر الاشتراكى وتصدع وتفكك الاتحاد السوفيتى حيث كان اقتصاد الدول ينقسم إلى قسمين أما أن يكون نظاماً راسمالياً أو نظاماً اشتراكياً ولكل نظام النظريات والقوانين التى تنظمة، وحينما حدثت التحولات الكبرى فى النظم الاقتصادية ودخل كثير من دول العالم فى التحول إلى آليات السوق وحرية انتقال رؤوس الأموال وفتح الحدود للانتقال الحر للتجارة العالمية ورفع وإزالة القيود الجمركية فعلى الرغم من ان دولاً عديدة قد حققت تقدماً ونمواً اقتصادياً بمعدلات عالية إلا أن معظم هذه الدول تعرض لهزات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة ادت إلى أنهيار عملاتها وتصدع اسواقها المالية واندلعت فى داخلها مظاهرات واضطرابات اجتماعية بسبب ارتفاع الاسعار وانخفاض القوى الشرائية لعملاتها الوطنية وهذه تشكل مشكلة الدراسة التى تحمل عنوان نظرية جديدة فى الفكر الاقتصادى تهدف إلى وضع فكر اقتصادى جديد يساعد الدول على التحوط من التعرض لهذه الهزات وكذلك تشجيع الدول على المضى بخطى ثابتة وبسرعة مدروسة دون اندفاع اهوج وللنظرية منطوق وأدوات تحليل لقطاعات الدولة واكتشاف نواحى الخلل المتواجد فى هذه القطاعات وسوف تتناول النظرية فى هذه الدراسة قطاعاً واحداً فقط بالشرح والتحليل هو القطاع الزراعى لما يمثلة هذا القطاع فى مصر من مكانة رفيعة واهمية بالغة ولما يمثلة الخلل المتواجد فيه من عجز متزايد فى الميزان التجارى الزراعى وتهدف آليات النظرية إلى محاولة وضع آليات منطقية وعمليةلعلاج الخلل القطاعى وضبط الأسواق وكبح جماح التضخم السعرى المدمر على كافة اجهزة الدولة وبالتالى تحقيق التوازن المطلوب اقتصادياً وعدالة توزيع الاعباء التى تتطلبها مرحلة التحول الاقتصادى، فلقد تحملت طبقات الشعب المحدودة الدخل الجانب الاعظم من تكاليف التحول الاقتصادى والاصلاح الهيكلى فى صورة رفع اسعار وتسعير الخدمات بالاسعار الاقتصادية وانفلات اسعار معظم

السلع الاستهلاكية وجاء الدور على القطاعات التى انتابتها تخمة الثراء الفاحش من مستوردين ومصدرين ووسطاء ومنتجين أن يتحملوا نصيبهم العادل ظل ما حققوه من مكاسب على حساب طبقات الشعب المختلفة.

منطوق النظرية :

تعتبر الدولة فى حالة توازن اقتصادى حينما تكون قطاعات الدولة المختلفة سواء الخدمية او الانتاجية فى حالة توازن حيث يكون محصلة وناتج اعمال كافة هذه القطاعات يكون فائض اقتصادى يوجه إلى تكوين احتياطى نقدى او التوسع فى المشاريع الاستثمارية لزيادة انتاج الدولة وتشغيل الشباب.

الوضع الاقتصادى للدولة :

هو محصلة آداء الدولة فى جميع القطاعات فإذا كان هذا الآداء جيداً تحقق وضع اقتصادى جيد وإذا كان سيئاً ساء الوضع الاقتصادى للدولة.

حالة عدم التوازن الاقتصادى للدولة :

تعتبر الدولة فى حالة عدم توازن إقتصادى حينما يعانى ميزانها التجارى من عجز صافى بحيث تتجاوز قيمة الواردات اجمالى قيمة الصادرات. ويتعين على الدولة فى هذه الحالة البحث عى اوجه الخلل المتواجدة فى واحداً أو أكثر من قطاعات الدولة المختلفة لبحث اوجه القصور ووضع آليات العلاج لهذا الخلل باسلوب علمى وبأسرع وقت ممكن.

الفائض الاقتصادى :

هو مجموع الأموال المتبقية بعد الانفاق فى جميع قطاعات الدولة ويتوجه هذا الفائض إما لزيادة الاحتياطى النقدى او كاستثمار جديد لتشغيل العمالة.

الخلل القطاعى :

يحدث الخلل القطاعى حينما يكون إجمالى النفقات داخل القطاع اكبر من إجمالى الايرادات ، ويمكن تقسيم الخلل القطاعى إلى جزئين : خلل قطاعى داخلى ، وخلل قطاعى خارجى. فالخلل القطاعى الداخلى يتواجد حينما يكون اجمالى نفقات

القطاع داخل الدولة اكبر من اجمالى ايرادات القطاع من داخل الدولة. والخلل القطاعى الخارجى حينما يكون اجمالى قيمة واردات القطاع اكبر من اجمالى قيمة صادراته فيحدث عجز فى الميزان التجارى لهذا القطاع.

وبعد تحديد القطاعات التى تعانى من الخلل القطاعى تبحث بعناية اسباب ذلك حيث عادة ما تعزى إلى سوء الإدارة ، وانتشار الفساد والتسيب ، وانعدام التخطيط الاقتصادى السليم او وجود راكد لارتفاع الاسعار وغير ذلك من الاسباب الأخرى.

أهداف النظرية:

بتطبيق آليات النظرية والوصول لحالة التوازن الاقتصادى تحقق الدولة المزايا التالية:

أولاً : تحصين الدولة من مخاطر التعرض للضربات الاقتصادية وحماية الدولة بالتالى من الانهيار.

ثانياً : زيادة قدرات الدولة بتمتع منتجاتها بميزة نسبية وتنافسية داخل اسواق الدولة نفسها وفى الاسواق الخارجية عن طريق تطبيق ضريبة التوازن السعرى فى قطاعى الزراعة والصناعة.

ثالثاً : حماية منتجات الدولة المصدرة للخارج من ان تتهم بالاغراق حيث بتطبيق ضريبة التوازن السعرى تكون اسعار المنتجات الزراعية والصناعية داخل الدولة اقل من اسعارها فى الاسواق الخارجية ولاثبات الاغراق لابد أن تكون اسعار السلع المصدرة فى الخارج اقل من اسعارها داخل الدولة.

رابعاً : اجبار المنتجين للسلع الزراعية والصناعية على الالتزام بتنفيذ ضريبة التوازن السعرى يتحقق معه هدف الدولة فى زيادة القدرات التنافسية لمنتجاتها بخفض الأسعار وتحسين الجودة. علماً بأن الإنتاج الزراعى والصناعى لأى دولة يمثلا معاً جناحى الطيران فى سباق المنافسة العالمية لغزو الأسواق الخارجية.

خامساً : بعدم تجاوز التجار لتحقيق نسبة ارباح محددة بالداخل فإن ذلك من شانه كبح جماح التضخم ، فضلاً عن توجه المصدرين إلى الاسواق الخارجية لزيادة اربحيتهم مما يشجع على تحفيزهم لزيادة التصدير.

آليات النظرية :

بافتراض أن دولة ما تعانى من عجز فى الميزان التجارى لها يتجاوز نسبته ٢٥٪ من قيمة الصادرات ، فتقوم الدولة بتحليل اوضاع قطاعات الدولة الحيوية فإذا أفرض أن قطاع الزراعة مثلاً يعانى عجزاً فى الميزان التجارى الزراعى فينتج ما يلى :

أولاً : تحديد سبب الخلل القطاعى فى الزراعة داخلياً أم خارجياً.

والخلل القطاعى الداخلى يعنى تجاوز نفقات القطاع داخل الدولة إيرادات هذا القطاع بالعملة المحلية وهذا يسهل علاجه محلياً بتحليل عمليات كل نشاط لتحديد اوجه الخلل وعلاجه هل هذا الخلل فى الانتاج السمكى ام الحيوانى ام فى انتاج محاصيل معينه.

والخلل القطاعى الخارجى يحدث حينما يتجاوز واردات القطاع بالنقد الأجنبى خاصة مستلزمات الانتاج وادواته فضلاً عن المحاصيل الأخرى المستوردة قيمة صادراته.

تحديد حجم الخلل الموجود :

يوجد ثلاث درجات تحدد مدى وحجم الخلل الموجود فى القطاع فالخلل البسيط يمكن علاجه من داخل القطاع بالاستعانة بمراكز الابحاث المحلية حيث تكون نسبة العجز اقل من ١٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات ، ويكون الخلل متوسط حينا يتراوح العجز بين اكبر من ١٠٪ إلى أقل من ٥٠٪ من قيمة الصادرات ويستغرق علاج هذا الخلل ١ – ٣ سنوات ويستعين القطاع الزراعى باكثر من قطاعات الدولة للتعاون فى علاج هذا الخلل. ثم الخلل الخطير والذى تتعدى نسبة العجز فيه ٥٠٪ وحتى اقل من ١٠٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات وفى هذه الحالة توجه مجهودات الدولة بكل قطاعاتها مجتمعة للعمل على علاج هذا الخلل فى اسرع وقت ممكن ويتم علاج هذا الخلل فى فترة زمنية تتراوح بين ٣ – ٥ سنوات.

دور الدولة فى حل مشكلة الخلل وتشجيع المنتجين :

تلتزم الدولة حالياً فى ضوء قوانين الاستثمار واتفاقية التجارة وتوجهات الدول لتشجيع الاستثمار بعدم التدخل فى تحديد اسعار المنتج النهائى وقد حررت فعلاً اسعار المحاصيل الزراعية وتركت تحديدها لآليات السوق. والنظرية تعرض

للخروج من هذا الالتزام الى فرض ضريبة جديدة تعرف باسم ضريبة التوازن السعرى تقوم هذه الضريب بتشجيع المنتجين على الاتجاه إلى الاستثمار فى القطاع الزراعى بخطى واسعة حيث تسمح هذه الضريبة للمنتج الزراعى بتحقيق نسبة ارباح قدرها ٤٠٪ من سعر السلعة الزراعية المنتجة. بينما تقل هذه النسبة فى السلع الصناعية واسعار الخدمات بما لا يتجاوز ٣٠٪. ومن شأن هذه الضريبة التى تفرض على كل زيادة عن سعر السلعة النهائى يتجاوز النسبة المحددة لا ربحية المنتجين أن توقف بطريقة فعاله سباق رفع الاسعار وتحافظ على قيمة الجنية المصرى وتساعد على كبح جماح التضخم. فضلاً عن احداث استقرار فى الاسعار وتشجيع التصدير. وحماية البضائع المصدرة للخارج من شكاوى الاغراق – فضلاً عن استمرار انتاج المشاريع الزراعية وتشجيع التوسع فيها.

تنظيم دخول السلع للأسواق :

ان تحديد مواعيد دخول السلع وخاصة الزراعية للأسواق يعتبر آداة فعالة لحماية المنتجات المحلية وتشجيع الانتاج المحلى وهذه الشروط تفرضها اتفاقيات مصر مع الاتحاد الاوروبى بل وتقيدها الدول الاوروبية بحصص معينه برغم اتفاقية الجات والشراكة المصرية الاوروبية.

نموذج لعلاج الخلل فى القطاع الزراعى :

إن أهم أسباب الخلل فى القطاع الزراعى أن معدلات الزيادة السكانية أعلى من معدلات التوسع الزراعى الأفقى على الرغم من الوصول بانتاجية أهم المحاصيل إلى مستويات عالميةومكانة متميزة خاصة فى زراعات الأرز وقصب السكر. وتعتبر استراتيجية وزارة الزراعة فى التسعينات والتى تقرر فيها زيادة المساحة المستصلحة والمنزرعة فى ج.م.ع. بنحو ١٥٠ ألف فدان سنوياً غير كافية على الرغم من ذلك فإن المساحات التى يتم استصلاحها وزراعتها سنوياً لم تبلغ فى أى عام مساحة المائة وخمسين الف فدان المقرر استصلاحها وزراعتها سنوياً ولتأكيد ذلك فإنه فى بداية تنفيذ هذه الاستراتيجية كان عدد سكان مصر يقدر بنحو ٤٢,١٣ مليون نسمة وكانت المساحة المنزرعة فى مصر تقدر بنحو ٥,٥ مليون فدان ونصيب الفرد من الرقعة المنزرعة تقدر بنحو ٠,١٤ فدان وفى نهاية الفترة ١٩٩٦/٩٥ قدر عدد السكان بنحو ٦٠,٠٦ مليون نسمة بزيادة تقدر بنحو ١٨ مليون نسمة بينما

قدرت المساحة المنزرعة بنحو ٧,٧ مليون فدان، بينما انخفض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة الى نحو ٠,١٣ فدان (١٠١، ١٩٩٨، ص ١٦٣). وتجاوز شعب مصر حالياً الثمانين مليوناً ولا زالت الأرض الزراعية حول هذه النسبة.

ولما كانت مصر تعانى من فجوة غذائية فى جميع المحاصيل تقريباً عدا الأرز والخضر والفاكهة، فإن الحل العملى لعلاج هذه الخلل فى القطاع الزراعى هو استصلاح واستزراع ما لا يقل عن نصف مليون فدان سنوياً فى جميع المناطق القابلة للاستصلاح فى مصر مع تمليك وتأجير شباب الخريجين والراغبين فى العمل الزراعى لهذه الاراضى واشتراك كافة الوزارات فى هذه العمليات ولن تستطيع وزراة الزراعة وحدها القيام بهذا العمل بينما اشتراك القوات المسلحة وخاصة قطاع الخدمة الوطنية ووزارات التربية والتعليم بتجنيد الشباب فى معسكرات للعمل صيفاً بأجر مع استغلال كافة المساحات القابلة للزراعة فى سيناء وتوشكى والصحراء الغربية ووضع آلية لتركيب محصول متنوع ومتوازن وتسمين العجول وتربية الدواجن واستخدام مستخرجات هذه الاشنطة فى تسميد التربة بما يساهم بشكل فعال فى حل حزمة من مشاكل مصر المستعصية حيث يتم القضاء على البطالة وسد الفجوة الغذائية وتسميد التربة وتحسين انتاجيتها وتوفير مئات الملايين من العملات الحرة التى يتم بها استيراد هذه المحاصيل الزراعية ومنتجات الحيوان (١١، ٢٠٠٥، ٥٤٥).

إن قطاع الخدمة الوطنية للقوات المسلحة إذا ما تم تجنيد كل الشباب المطلوب ومن خلال مراكز التدريب المهنى يمكن ان يقوم الجهاز بتدريب الشباب على الحرف الزراعية والصناعية وتزويد المجتمع المدنى بالكفاءات التى توفر لمصر والعالم العربى كل وتحتاجه من عماله ماهرة وضرورية فتصبح الزيادة السكانية نعمة وليست نقمة كما يحلو ذلك لاجهزة الاعلام.

قطاع الخدمات فى ظل العولمة :

فى ظل الظروف الاقتصادية التى تعيشها مصر فإن تسعير الخدمات المقدمة للجماهير تتطلب أن تكون هذه الاسعار تتناسب والتكاليف الحقيقية لتغيطة آداء

هذه الخدمات وبالتالى يكون سعر الخدمة يعكس منفعة هذه الخدمة دون مغالاة او احتكار حيث هناك خدمات تؤدى للمواطن يدفع مقابلة اسعاراً مضاعفة ولا تتناسب مع تكلفة هذه الخدمة ، كما أن هناك خدمات يقل سعرها عن تكلفة آدائها ، ولتطبيق العدالة فإن المواطن الذى يستفيد بالخدمة يطالب بدفع ثمن هذه الخدمة بلا دعم وبالتالى يكون المنتفع بالخدمة دافعاً لتكاليفها وغير المنتفع لا يتكلف أى اعباء وهذا الاتجاه يساير ويطابق ضريبة الاستهلاك. فيتحقق توازن اقتصادى لجهاز الخدمات فى جميع قطاعات الدولة.

بعض القواعد الاقتصادية المستنتجة من النظرية :

القاعدة الأولى : تتمتع الدولة التى تعيش فى حالة توازن اقتصادى بقوة وثبات لقيمة عملتها المحلية ، واستقرار اوضاعها الامنية وزيادة فرص الاستثمار المحلية والاجنبية فيها حيث تنخفض نسبة التضخم لاقل حد ممكن وتستقر عند الحدود الدنيا.

القاعدة الثانية : بزيادة قيمة الفائض الاقتصادى للدولة يزداد درجة التوازن الاقتصادى قوة فيزداد بذلك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سرعة ويحدث الانتشار الاستثمارى الافقى والتقدم الاقتصادى والعكس صحيح.

القاعدة الثالثة : عندما تعانى الدولة من خلل قطاعى فى واحداً أو أكثر من قطاعاتها المختلفة فإن ذلك الوضع ييسر توجيه ضربات اقتصادية لقطاعاتها المتوازنة مما يعرضها بدرجة اكبر لهزات قوية تؤثر على اوضاعها الاقتصادية واستقرارها الاجتماعى والسياسى واستمرار الخلل يؤدى إلى حدوث شلل فى الانشطة الاستثمارية بها.

القاعدة الرابعة : التوازن الاقتصادى للدولة يؤدى إلى ثبات القوة الشرائية للنقود وكبح جماح التضخم وهو انسب الظروف البيئية لإنتشار الاستثمار وانتعاش التنمية الاقتصادية.

ملخص الدراسة

بعد نجاح ثورة يناير المصرية فى عام الفين واحدى عشر ميلادية أصبح لزاماً على علماء مصر بصفة عامة وعلماء الاقتصاد بصفة خاصة أن يشاركوا فى وضع الأسس والقوانين التى يتم على أساسها تشييد وبناء دولة مدنية عصرية بعيداً عن أهواء واتجاهات رجال السياسة بحيث لا يكون انتمائهم الحقيقى إلا للوطن وارضاء لوجه الله تعالى الذى نصر هذا الشعب وتلاحمت مع ثورته قواته المسلحة.

وحيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ازدهرت بشكل كاسح ولم يعد العالم قرية صغيرة فحسب بل اصبح شاشة صغيرة. وتتلخص مشكلة الدراسة فى ان هناك سياسات عالمية لبعض الدول تستغل هذه الثورة التكنولوجية فى تفجير الصراعات العقائدية التى تتطور إلى حروب طاحنة تؤدى إلى تفكك الدولة وانهيارها. وتهدف هذه الدراسة إلى الاعتماد على ما فى وجدان الشعوب من مشاعر وفضائل لكى تتماسك الأمم وتقوى داخلياً حتى تتفرغ الحكومات للبناء والتعمير، وقد تبين من الدراسة أن بعث الشعور الدينى والاستفادة مما تحمله آيات القرآن الكريم من كنوز مادية ، وارشادات نورانية ، يمكن من خلالها بناء دولة عصرية والتقدم فى جميع مجالات الحياة فى بيئة آمنة ومستقرة. والتنمية المعلوماتية تتجاوز ما هو تقنى إلى ما هو اجتماعى وسياسى واقتصادى .

واول سورة نزلت فى القرآن الكريم على رسوله محمد ﷺ هى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ واستطاعت ماليزيا باتخاذها للمنهج الإسلامى بصورة شاملة أن تحقق نهضة شاملة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وقدمت مبدأ التعايش السلمى والانسجام والوحدة بين جميع فئات الشعب الماليزى. وبالنسبة لمصر فقد كرمها الله فى كتابة الكريم كما لم يكرم دولة أخرى فحمى الله مصر من المجاعة وارسل لها نبية يوسف عليه السلام ليجعل منها سلة غذاء للمنطقة باسرها. وبعد الفتح الاسلامى لمصر تزعمت مصر العالمين العربى والاسلامى بفضل علمائها فى العلوم الدينية. ولكى نبنى مصر كدولة عصرية يستلزم ذلك توفير بيئة مناسبة لاطلاق ملكات الافراد فاقامة العدل بين الناس واتباع المنهج الاسلامى المتكامل دنيا ودين وليس دين بلا دنيا كما يستهدف بذلك العلمانيون وهدفهم حرمان مصر من المكانة المتميزة التى

تتمتع بها فى العالم الإسلامى والعربى كما أن ترسيخ استراتيجية السلام والتعاون مع كافة الشعوب مع توفير القوة التى تحمى هذا السلام ولا تحوله إلى استسلام ، وتطبيق الديمقراطية بدءاً بالمراحل الابتدائية وحتى التخرج من الجامعة وكذلك نشر الوعى وتنمية روح الانتماء. واتخاذ مبدأ الشورى كركن اساسى لصلاح الحاكم وحماية المحكومين من الضغوط الخارجية. وضرب عناقيد الفساد فى جميع مجالات الحياة، وغرس القيم الاخلاقية فى مراحل التعليم وتغيير الخريطة الاعلامية لتكون مركز اشعاع لجميع اهتمامات الناس وليس لانصاف الفنانين والاغانى الهابطة فقط كما أن جميع ابناء مصر حالياً يتطلعون إلى مستقبل واعد وينتظرون من علماء مصر أن يظهروا ابداعاتهم الفكرية للمساهمة فى بناء مصر الحديث والعصرية ولهذه الاسباب فقد ابتكرت الدراسة ثلاث نظريات جديدة فى علم الاقتصاد والتنمية هى النظرية العنكبوتية للفساد الإدارى ، ونظرية الفراغات والغزو من الداخل ، ونظرية الخلل القطاعى والتوازن الاقتصادى. فتنص النظرية العنكبوتية للفساد الإدارى على أن اتصال السلطات وحصول المسئول على اكثر من منصب تشريعى فإن ذلك يشجع على الفساد ومن مصلحة الدولة والشعب الفصل الكامل بين السلطات لتتحقق الكفاءة فى الاداء والابداع فى العمل وتوازن القوى فى الدولة وكفانى ما تسبب فيه إتصال السلطات فى مصر بحيث يجمع الوزير التنفيذى بسلطاته الواسعة السلطة التشريعية مما نتج عنه ضياع أموال مصر وتهريبها وتدمير ممتلكات القطاع العام وتبديد اجزائه وبيعها بابخس الأسعار وهذا بسبب شلل الجهاز التشريعى والرقابى عن القيام بدورة فى حماية أموال الشعب ومصالحه.

كما أن نظرية الفراغات والغزو من الداخل توضح خطورة وجود فراغات فى الدولة سواء كانت فراغات سكانية بترك مواقع الحدود خالية من السكان مما يشجع القوى الخارجية على العدوان كذلك فإن عدم تحصين الشباب بالمعلومات الدينية السليمة واهمال تزويدهم بالعلوم والقيم ومبادئ المجتمع تسهل من وقوعهم فى شراك الارهاب والفساد وتجارة المخدرات.

ونظرية الخلل القطاعى والتوازن الاقتصادى توضح متى تكون الدولة تتمتع بالتوازن الاقتصادى وكيف تكتشف الخلل القطاعى وتعالج اسبابه لتكون كل قطاعات الدولة ناجحة فى تحقيق الفائض الاقتصادى الذى يتسبب فى الوصول للعمالة الكاملة ومضاعفة الانتاج وتحقيق المزيد من الخدمات والرفاهية للمواطنين.

المراجع المستخدمة فى الدراسة

١- أحمد محمد بودى (دكتور) ، رؤيا مستقبلية للتنمية الزراعية ، مؤتمر مصر عام ٣٠٠٠، ديسمبر ٢٠٠١ .

٢- أحمد عبدالفتاح ، سمو مكانة الكلمة فى القرآن الكريم، الأهرام ، جريدة يومية ، السنة ١٣٠ العدد ٤٣٣٧٢ ، فكر دينى ، ص ٣٦ .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نهضة الانسان المصرى للانطلاق نحو البناء والتنمية، مؤتمر مصر عام ٣٠٠٠ ، المؤتمر الرابع عشر ، تحديث مصر، ديسمبر ٢٠٠١ .

٤- ثريا العسيلى (دكتور) ، القيم الاسلامية والسعادة الابدية ، كتاب منشور ، ٢٠٠٥ .

٥- جمال محمد غيطاس ، فى قضية تحرير تداول المعلومات ، الاهرام ، جريدة يومية ، السنة ١٢٩ العدد ٤٣٢٢٦ ، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

٦- حسين مدبولى ، الديمقراطية والعلمانية فى مصر والسودان ، المصدر اقتصادى نت ، العدد ٢٧٢٥، فى ١/ ٨/ ٢٠٠٩,

٧- عبدالله هدية (دكتور) ، الدولة الإسلامية والتمايز بين الشورى والديمقراطية ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٩١ ، يوليو ٢٠٠٨ .

٨- على محمد مرسى (دكتور) ، البيئة وتنمية الموارد البشرية، أفاق العمل البيئى والاستخدام الامثل للموارد الطبيعية، مؤتمر مصر عام ٣٠٠٠، ديسمبر ٢٠٠١ .

٩- علاء مصطفى عامر، وقل ربى زدنى علماً، الأهرام، جريدة يومية، السنة ١٣٠ ، العدد ٤٣٤٢٤، ص ١٦ .

١٠- فوزى حليم (دكتور) ، سياسات الأصلاح الاقتصادى للدعم الغذائى فى مصر، مصر المعاصرة جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، يناير/ابريل ١٩٩٨ ، ص ١٦٣ .

١١- مصطفى الطمبداوى (دكتور) ، التركيب المحصولى المستهدف بين المنهج البحثى التحليلى المحورى ومتعدد المحاور فى مصر، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، مجلد ٢٠ عدد ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ٥٤٥ .

١٢- مصطفى الطمبداوى (دكتور) ، تكنولوجيا المعلومات بين نور الآيات القرآنية وبناء الدولة العصرية، مؤتمر مصر عام ٣٠٠٠، المؤتمر السادس عشر لجمعية اصدقاء العلميين المصريين فى الخارج ٢٧ – ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ .

١٣- مصطفى اسعيد (دكتور) ، عولمة الديمقراطية الليبرالية واشكالية العلمانية فى الفكر السياسى الإسلامى، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٦ ، أكتوبر ٢٠٠٩ .

١٤- مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ، مفكرون ورجال دين يبحثون آليات بناء الدولة الحديثة، ٧ يوليو ٢٠١١ .

١٥- هويدا عدلى رومان (دكتور) ، الدستور المصرى بين التعديل والإصلاح والتغيير نحو الديمقراطية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧ .

ABSTRACT

By

Dr. Moustafa A. El-Tambadawy

Constants of the civil state

And the January Uprising Egyptian.

After the success of Egyptian revolution became incumbent on scientists put controls the organization of the Egyptian market and protector the consumer, under free marker system. The role of government is significant and effective towards fair. The objective of this paper is present the most important factors which can achieve innovation, second to suggested the practice's steps to solve these problems and explain what the processes, which can do. The sectors studies are agriculture, services etc...

The study found innovation speaking at the three theories of economics. First, Arachnoid theory of administrative corruption. Second, theory of spaces and the invasion from within, third, theory of sectoral imbalances and balance economic. To improve the system's diversity of media and is considered one of the most important tools to build a modern state to achieve modernization for people government must improve both production and consumption which depends on good quality and lower prices for most important commodities and services. Every one in Egypt must get the knowledge, education, training, skills, and authority to be responsible for quality. Industrial renovation is principle passer for progress. The technology and chose the best suitable for Egypt.